في المؤنّث من اعتراض عَلَم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مَصُوغ عليه من عَلَمهِا نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت فقد نجد في الثلاثيّ ما تكون حركةُ عينية في الماضي والمضارع سواءً وهو باب فَعُل نحو كَرُم يَكْرُم وظَرُف يَظْرُف .

قيل على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة وأمّا موافقة حركة عينيه فلأنه ضَرْب قائم في الثلاثيّ برأسه ألا تراه غير متعدّ البتّة وأكثر باب فَعَل وفَعِل متعدّ فلمّا جاء هذا مخالفا لهما وهما أقوى وأكثر منه خولف بينهما وبينه فوُفّق بين حركتي عينيه وخولف بين حركتي عينيهما .

وإذا ثبت وجوبُ خلاِف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو سَلاَ يَسْلَي وقلى يقلي ونحو ذلك ممّا التقت فيه حركتا عينيه منظورا في أمره ومحكوما عليه بواجبه فنقول إنهم قد قالوا قَليتَ الرجل وقلِيته فمن قال قَلَيته فإنه يقول أقلِيه ومن قال قليِته قال أقلاه وكذلك من قال سلوته قال أسلوه ومن قال سلِيته قال أسلاه ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمّه إلى لغته فتركّبت هناك لغة ثالثة كأنّ من يقول سلا اخذ مضارع من يقول سليِ فصار في لغته سَلاَ يسلي .

فإن قلت فكان يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلِي مضارع من يقول سلا فيجىء من هذا ان يقال سَليِ يسلو